Journal Of the Iraqia University (67-2) June (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي دراسة حالة العراق(دراسة ميدانية)

م.م علي عدنان داود

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

The role of financial policy in promoting local investment, a case study of Iraq (a field study)

Ali1978iq@baghdadcollege.edu.iq
Ali Adnan Dawood
Baghdad University College of Economic Sciences

الملخص

تسعى الدراسة الحالية الى التعرف على دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي دراسة حالة العراق(دراسة ميدانية) ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة الحالية فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي من خلال عينة من المتخصصين والخبراء في مجال الاقتصاد بلغت(١٥٠) تم اختيارهم وفقا لمجموعة من المتغيرات الديمغرافية, وقد صمم الباحث الاستبانة المكونة من (٣) مجالات ولكل مجال(٥) فقرات واستخرج لها مجموعة من الخصائص السايكومترية الاساسية من صدق وثبات, وبعد تطبيق اداة الدراسة الحالية توصلنا الى النتائج التالية :

١. ان للسياسة المالية دور مهم وحيوي في تنظيم الحياة الاقتصادية في بلد نامي كالعراق .
٢. ان الدولة وفلسفتها لها اثر واضح في تنظيم وهيكلة السياسة المالية العامة
٣. للاستثمار المحلي جوانب ايجابية متعددة تغطي على بعض جوانبة السلبية .
٤. هنالك اثر ودور واضح للسياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي في العراق .

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، الاستثمار المحلي .

Summary

The current study seeks to identify the role of financial policy in promoting local investment, a case study of Iraq (a field study), and in order to achieve the objectives of the current study, the researcher followed the descriptive survey approach through a sample of specialists and experts in the field of economics amounting to (150) selected according to a group of Demographic variables, and the researcher designed a questionnaire consisting of (3) areas and for each field (5) paragraphs, and extracted a set of basic psychometric characteristics from validity and reliability, and after applying the current study tool, we reached the following results:

1. The financil policy has an important and vital role in regulating economic life in a developing country such as Iraq.
2. The state and its philosophy have a clear impact on regulating and structuring public financial policy
3. Local investment has multiple positive aspects that cover some of its negative aspects.
4. There is a clear impact and role of financial policy in promoting local investment in Iraq.

Keywords: financial policy, local investment .

الفصل الاول : منهجية البحث

مقدمة

ان استثمار يحتمل مكانة مهمة في الاقتصاد المحلي والعالمي ,والسبب يعود الى ما يمثلة من دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى القريب او البعيد,فضلا عن امكانية تأثيره في مجمل المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة,والدليل على ذلك ان جميع الدول تتسابق فيما بينها من اجل التنافس على استقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين ,وتحقيق عائد مادي جيد على مستوى الاقتصادوهنا لابد من

الاشارة الى ان السياسة المالية تعد من الوسائل الرائجة الاستخدام التي يمكن من خلال استخدمها تحفيز عمليات الاستثمارات الخاصة في البلد,وهنا لابد من التأكيد على ان السياسة المالية قبل عام (١٩٢٩) كان دورها محايدا ,اما بعد هذا التاريخ فقد اصبح دورها فاعلا وايجابيا في تطوير الجانب الاقتصادي للبلدان المتطور والنامية على حد السواء ,وهنا لابد من الاشارة الى ان هذا الاثر للسياسة المالية في الاقتصاد يظهر من خلال التطور الواضح للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لافراد المجتمع ,كما ان للسياسة المالية ادوار متعددة في مساندة دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنظيم الانفاق على الاستثمارات .

اولا: مشكلة البحث

ان الاستثمار المحلي اليوم واحد من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على الوضع الاقتصادي بشكل واضح وكبير ,وقد تمت في السنوات السابقة مجموعة من التعديلات على السياسة المالية للبلدان النامية في منطقة الشرق الاوسط واسيا من اجل التأثير في الوضع الاقتصادي من خلال تحفيز وتعزيز الاستثمار المحلي للبدنظرا لعجز القطاع العام لوحدة عن القيام بعملية التنمية الاقتصادية, فأن للقطاع الخاص المتمثل بالاستثمار المحلي دور في القيام بهذا الدور الفعال .وفي هذا الاطار يمكن طرح الاشكالية التالية :ما مدى مساهمة السياسة المالية في تفعيل الاستثمار المحلي في العراق ؟ .ولمعالجة هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

١. ما المقصود بالسياسة المالية وما دورها في الاقتصاد الوطني؟
٢. ما هو الاستثمار المحلي وما دوره في الاقتصاد الوطني ؟
٣. كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي ؟

ثانيا: اهمية البحث

تتلخص اهمية الدراسة الحالية في الجوانب التالية :

١. المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية والعراق من بين تلك الدول حيث اهتمت بالسياسة المالية لتطوير اقتصادها

٢. تنبع اهمية الدراسة الحالية من اهمية الموضوع الذي تبحث فيه ,حيث يلقى موضوع الاستثمار اليوم اهتماما كبيرا من معظم الدول ,متقدمة او نامية او الاقل نموا .

٣. ان هذه الدراسة احد الموضوعات الهامة التي تستحوذ على اهتمام الانظمة الاقتصادية والمؤسسات والافراد نظرا لارتباطها بعدة قضايا اجتماعية وسياسية داخل . المجتمعات, ولها تأثير على المستوى المحلي والدولي على حد سواء .

٤. سوف تقوم هذه الدراسة بتحليل دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي من خلال عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال الاقتصاد .

٥. امكانية الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات الى الجهات المختصة مما ينعكس بشكل ايجابي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد .

ثالثا: اهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية بشكل عام الى التعرف على : دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي دراسة حالة العراق(دراسة ميدانية) .وبشكل مفصل فأنها تسعى الى الوصول الى :

١. تقديم اطار نظري متكامل حول متغيري السياسة المالية والاستثمار المحلي وبيان علاقة التأثير والدور بينهما
٢. تحليل دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار الاجنبي من خلال دراسة ميدانية على عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال الاقتصاد .

رابعا: فرضيات البحث

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات هي حصيلة مجموعة من القراءات تساعد على توجيه الدراسة وتمثل اكثر الاجابات احتمالا على الاسئلة المطروحة وابرز هذه الفرضيات" :

١.السياسة المالية احدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في العراق لتحقيق التطور الاقتصادي .

٢.الاستثمار المحلي له اثار ايجابية واخرى سلبية على الاقتصاد المحلي.

٣.السياسة المالية لا تؤثر على الاستثمار المحلي .

خامسا: حدود البحث

تتحدد الدراسة بالدود التالية :

١. الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة في محافظة بغداد
٢. الحد الزماني: العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢
٣. الحد البشري: الخبراء والمتخصصين في مجال علم الاقتصاد

الفصل الثاني : الجانب النظري

اولا: السياسة المالية

مفهوم السياسة المالية

تعد السياسة المالية الصورة التي تعكس تطلعات الدولة نحو استخدام الايرادات والنفقات في الضغط على النشاط الاقتصادي وبما يكفل تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الموارد بين الافراد من خلال مجموعة من الادوات والاجراءات التي تشكلها ممثلة بوزارة المالية في ادارة النشاط المالي بأعلى كفاءة ممكنة، خاصة بعد التطور الذي لحق تطور الدولة وانتقالها من الحياد المالي ضمن توجهات النظرية الكلاسيكية الى التدخل في ظل توجهات النظرية الكينزية، وبعد ذلك كونها تنتج وتساهم في النشاط الاقتصادي محققة التوازن بأكبر قدر ممكن شاملة الجوانب الاقتصادية منها والمالية من خلال استخدام موارد الدولة المتوفرة بأفضل الصيغ الممكنة وصولا إلى التوازن الاقتصادي بين قطاعي العام والخاص وبما يكفل انتاجا افضل وتوازنا اجتماعيا بارزا عبر القواعد التي تستند عليها السياسة المالية والممثلة بالموازنة العامة (عبد المنعم، ٢٠٢٠: ٩٨) .هناك اكثر من تعريف للسياسة المالية، وذلك وفقا لوجهات نظر المفكرين والاقتصاديين واحد تعريفات السياسة المالية: هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق ايرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط انفاق هذه الايرادات، ثم ان الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع ان تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة، وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي (عزال، ٢٠٢٠: ٧٦) اشار كل من (Mauricio & pablo., 2010:98) إلى ان السياسة المالية من اهم ادوات السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها بهدف رسم طريق واضح لإنجاز الاهداف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال الدور الشامل للدولة المعاصرة في انحاء المنظمة وبمستويات مختلفة طبقا لطبيعة النظم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وكذلك الحاجة إلى تنظيم مواردها وقدراتها واحتياجاتها. اما .(Naghshpour 2014:76) فقد اشار اليها عبارة عن تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال التحكم بالايرادات والمصروفات الحكومية بغرض التأثير على مسار الاقتصاد . عرف كل من المشهداني والطائي (٢٠١٤: ٨٧) السياسة المالية بانها تلك السياسات والاجراءات المدروسة والمتعمدة التي تتصل بمستوى وهيكل الانفاق الذي تقوم به الحكومة من جهة وبمستوى الايرادات التي تحصل عليها من ناحية اخرى.عرف محمود (٢٠١٨: ٥٤) السياسة المالية على انها استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويرى الباحث ان السياسة المالية تعبر عن الاجراءات الحكومية المتخذة للتوجه والسيطرة على الانفاق الحكومي والضرائب، من خلال تغيير الانفاق الحكومي او الايراد العام للدولة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الموازنة ووجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة ايرادات الدولة .

تطور السياسة المالية ان الاقتصاد على مر التاريخ القريب شهد عدة تغيرات وتطورات مستمرة متلاحقة تتعلق بتغير دور الدولة من الدولة باعتبارها حارس الى الدولة باعتبارها متدخلة بأدق التفاصيل التي تتعلق بمؤسسات الدولة وهذا الامر انعكس بشكل اوب اخر على تحول شكل السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة الى السياسة المالية التي تعتبر مرآة للدولة وتوجهاتها الاقتصادية,وهذا يعني ان دور السياسة المالية تطور من الدور الضعيف الى دور حيوي وفاعل ,وهنا لابد من التأكيد على ان دور وفاعلية السياسة المالية يختلف من دولة الى اخرى وفقا لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (منصور,٢٠١٦: ٤٤).

اهداف ومهام السياسة المالية تستند السياسة المالية (وزارة المالية) في العراق إلى قانون الادارة المالية والدين لعام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ وعلى ضوء هذا القانون يتحدد هدف السياسة المالية متمثلة بوزارة المالية إلى وضع الاساس والاتجاهات للبدء بالتخطيط المالي في العراق في تحديد المحور العام والمفصل لعناصر الخطة المالية ضمن اطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة ادوات اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها تبعا على ما ورد في القانون (علي وعلي، ٢٠١٨: ٣٢) تقوم وزارة المالية بإدارة وتنظيم اموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها بما يحقق

الاستخدام الامثل للسيولة النقدية المتاحة سواء للاستثمار او اوجه الاستخدام المتعددة وكذلك ادارة الخزانة العامة لتحسين مصادر تغذيتها وادارة وتنظيم الصيرفة والتأمين وادارة وتطور النظام الضريبي والكمركي وتطوير تشريعات الخدمة والتقاعد وتقديم الاستشارات إلى دوائر الدولة والقطاع العام في المسائل المالية والنقدية والاجتماعية حيث تعددت اهداف السياسة المالية ونوجز منها الآتي (آل سميسم، ٢٠١١: ٣٩):

١. تحقيق مستوى تشغيل كامل
٢. تحقيق معدلات نمو عالية
٣. الوصول الى مستوى عال من الاستقرار
٤. الوصول الى تحقيق رفاهية المجتمع وضمان توزيع الدخل بشكل عادل .
٥. التوازن بين مجموع الانفاق العام (نفقات الافراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج المحلي الإجمالي.
٦. زيادة الانتاج والانتاجية في الاقتصاد .
٧. تحقيق استقرار الاسعار (محاربة التضخم والكساد) . ان للسياسة المالية جملة من الاهداف التي تسعى الى الوصول اليها(الطراونة,٢٠١٦: ٤٣):

١. **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التشغيل الكامل لموارد المؤسسة الاقتصادية هو الهدف الاعم الذي تسعى السياسية المالية الى الوصل اليه بأقصى الدرجات ,وهذا يعني ان الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين فرعيين وهما :

- المحافظة على درجة عالية من التشغيل الكامل للمورد الاقتصادي
- الوصول الى درجات مناسبة من الاستقرار في الجانب العام للاسعار . وهنا لابد من التأكيد على ان السياسة المالية لها دور ايجابي وهام في الوصول الى مستوى جيد من الاستقرار الاقتصادي خصوصا في اوقات الكساد والرواج وذلك نظرا لتأثيرها في تحقيق مستويات جيدة في التشغيل والاسعار والدخل الوطني(عبد ربة,٢٠١٩: ٣٢).

٢. **دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية:** ان المقصود بتخصيص الموارد الاقتصادية هو توزيع رأس المال والموارد الطبيعية بالاضافة الى الموارد البشرية على مستوى العمل والتنظيم ,بين الاغراض والحاجات المتعددة,والغرض من ذلك تحقيق اعلى مستويات ممكنة من رفاهية الفرد والمجتمع ,ويتضمن هذا التخصيص الجوانب التالية:

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص .
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .
- تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والعام
- تخصيص المواد بين سلع الانتاج من جهة وبين سلع الاستهلال من جهة اخرى . اي ان مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من اوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة واخرى او بين غرض واخر، او قطاع اقتصادي واخر، وفي جميع الاحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجة والاغراض في سبيل اشباع الحاجات التي تنال تفضيل الافراد (الوادي وعزام، ٢٠١٧: ٣٢) .

٣. **السياسة المالية ودورها في اعادة توزيع الدخل الوطني:** يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الانتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الاولى لصالح اولئك الذين يملكون وسائل الانتاج اي ان عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الانتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الافراد عادلا من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم تدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف افرادها (حدادي، ٢٠١٧: ٧٦)

٤. **السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية:** تعرف التنمية الاقتصادية ، كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بانها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، واذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان، فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع (عطية، ٢٠٢٢) .

ادوات السياسة المالية تقوم الدولة من خلال طريق السياسة المالية التي تعتمدها تنفيذ عدد من الاهداف فهي تمثل اهم اداة تستخدمها الدولة فمن خلالها يمكن تنشيط او تقليل اي نشاط اقتصادي، في حين تعددت ادوات السياسة المالية كالاتي:

١. **الايرادات العامة**يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي يعتبر من اهم تلك المصادر الضريبية التي تمثل النصيب الاكبر من الايرادات العامة وتتمثل تلك المصادر المختلفة فيما يلي (عفان، ٢٠٢١):

أ. **موارد الدولة من اموالها الخاصة:** كالطرق، والابنية والوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعي، والمشاريع الصناعية والتجارية، والاوراق المالية التي تكون ملكا للدولة .

ب. **الرسوم:** هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون للدولة او لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص للحصول على خدمة تؤديها الدولة، او السلطة العامة اليهم مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في الجامعات الحكومية والخاصة .

ج. **الضرائب:** هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، لتغطية الاعباء العامة وتحقيق اهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من اكبر مصادر الايرادات، ويقسم مختصو المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، الضرائب المباشرة هي التي تقتطع مباشرة من الدخل او رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب غير المباشرة والتي تسمى بضرائب الانفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية، او ضريبة المبيعات وهي اقل اهمية من الضريبة المباشرة .

د. **القروض العامة:** هي مورد من موارد الدولة واداة لتمويل الانفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، او الخارج، او الحكومات الاجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقا للشروط المتفق عليها.

٢. **النفقات العامة** تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لإداء هذه الخدمات انفاق من جانب الحكومة، ويزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي، وتعددت انواع التقسيمات الخاصة بالنفقات فمنها النظري ومنها العملي وتقوم الدول باتباع ما يتلاءم مع حاجاته وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي (علام، ٢٠٢٠: ٤٦) .

٣. **عجز الموازنة العامة** : هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من اجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الانفاق العام وتنشيط الطلب الكلي، ولا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة الا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر، وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما ان نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية، حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الانتاجي، فان التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الانتاجي، ويترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم، والعجز في الموازنة العامة في كل سنة (Shahid and Naved, 2010:31) .

انواع السياسة المالية

أ. السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز، وتقسم إلى ما يلي كما اشار اليها (الجلالي وحمزة,٢٠٢١: ٦٥) :

٢. تخفيض الايرادات الضريبية: عن طريق زيادة القوة الشرائية، من خلال تخفيض الضرائب الذي يعمل على زيادة الدخل الصافي للأفراد مما يساهم في زيادة الانفاق الاستهلاكي .

٣. التوسع في الانفاق الحكومي من خلال زيادة الانفاق على الخدمات العامة، والمشاريع العالم بحيث يعمل على زيادة النفقات التحويلية مثل زيادة الدخل لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل، ويعمل هذا النوع على زيادة الانفاق لدى الافراد، مما يساهم في زيادة الاستثمار، وزيادة نسبة تشغيل القوى العاملة .

٤. الاسراع في سداد جزء من القروض العامة، عندما تسدد الدول قروضها قبل فترة الاستحقاق الرسمية، مما يزيد من حجم القوة الشرائية، من خلال استبدال النقود بالأوراق المالية في الصناديق المصرفية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطاتها النقدية وقدرتها على توسيع الائتمان المصرفي.

ب. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل الفائض:

١. الحد من الائتمان المصرفي، وذلك باتباع سياسة البنك المركزي والتي تتمثل في رفع نسبة الاحتياطي، وبيع الاوراق المالية في السوق المفتوح، وجميع ذلك يؤثر على حجم الاستثمار.

٢. زيادة الايرادات الضريبية، ويستخدم مثل هذا الاسلوب في اوقات التضخم الاقتصادي، حيث يقوم مثل هذا النوع بالتقليل من القوة الشرائية للإفراد والذين بدوره قد يؤثر على الاستهلاك، مما يؤثر بصورة سلبية على اصحاب الدخول القليلة بشكل اساسي.

٣. التوسع في اصدار القروض العامة، وذلك من خلال قيام البنوك بإصدار اوراق مالية وتفعيل وبيعها للأفراد وذلك بقيام الحكومات بالاقتراض من الافراد (الحسيني، ٢٠١٨: ٣٢) .

ثانيا: الاستثمار

مفهوم الاستثمار المحلييعرف الاستثمار على أنه: التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعرضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقيق هذه النفقات(الزرقان,٢٠١١: ١٨)ويرى د. طارق الحاج الاستثمار بأنه: (ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الانتاجية من اجل تكوين رأس المال)(الطعان,٢٠١٦: ٥٤) ويعرف (GERARD) الاستثمار على أنه: " وضع لأثراء اجابة لحاجيات المستثمر والعميل ويستعمل لذلك اهداف واداء وموارد " (Gerand,2017: 54)ومما سبق يمكن القول ان الاستثمار هو عملية تحريك مجموعة من الموارد في مشروع اقتصادي او مالي والتي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الاضافة الفعلية على رأس المال الاصلي.تعرف الاستثمارات المحلية بأنها: (جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بعض النظر عن اداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والاوراق المالية والمشروعات التجارية ... الخ) (معروف,٢٠١٨: ٤٣)كما يعرف الاستثمار المحلي بانه: (الاستثمار الذي يقوم بادارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك ان يكون ممولا عن طريق القطاع العام او الخاص)(محمد,٢٠١٩: ٤٣)وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى ان المقصود بالاستثمار المحلي في هذا البحث، هو الاستثمار الذي يكون للجماعات المحلية دور بارز فيه من اي جانب كان، وهو الاستثمار الذي يرتبط باقليمها الجغرافي او يخضع لسلطتها، وينعكس عليها بالفائدة المالية او المعنوية وعلى المستثمر، وعلى الدولة بشكل عام ، بغض النظر عن ملكيته او جنسية المستثمر او نوعية النشاط او مدته، ما لم يوجد نص قانوني خاص بخلاف ذلك، اي ان الاستثمار الذي يعود بشكل مباشر بالفائدة على تلك الجماعات المحلية ومواطنيها اولا وخاصة وبشكل مباشر، ومن ثمة على الدولة بشكل عام، وذلك لكون الجماعات المحلية ومواطنيها اولا وخاصة وبشكل مباشر، ومن ثمة على الدولة بشكل عام، وذلك لكون الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ منها.

تمييز الاستثمار المحلي عن الاستثمار الوطني

قبل ان نميز الاستثمار المحلي عن الاستثمار الوطني لابد ان نعرف الاستثمار الوطني بداية، فهناك عدة تعاريف للاستثمار الوطني نذكر اهمها (الاستثمارات الوطنية هي المشروعات التي يتم انشاءها وتنفيذها داخل اقليم الدولة)(الجوهري,٢٠١٩: ٥٤) . وجاء نفس التعريف السابق للاستثمار الوطني لكن بمسمى اخر وهو (الاستثمار الداخلي اي على اساس المعيار الجغرافي فالداخلي هو الوطني والخارجي هو الاجنبي). لذلك يجب مراعاة هذا الالتباس في المصطلحات، حتى يكون المعنى واضح عند المتلقي، وعلى كل حال فان المعنى يتضح من خلال التعريف به بشكل لا لبس فيه.وعلى العموم يندرج الاستثمار المحلي تحت الاستثمار الوطني، كونه في كل الاحوال جزء لا يمكن تجزئته عنه، لان الجماعات المحلية هي وحدة قاعدية للدولة وخاضعة لها وتحت وصايتها، وربما انها لا تتمتع بالاستقلال الذاتي فهي عبارة عن ادارة محلية لإقليم معين، فلا يمكن ان نقول على الاستثمارات المحلية بانها منفصلة عن الاستثمار الوطني وايضا الفرق الاخر ان الاستثمار الوطني هو عبارة عن مجموع الاستثمارات في الدولة وعائده يعود على جميع المواطنين والدولة ككل بالإساس والادارة المركزية هي المسؤولة عليه بشكل مباشر كونها صاحبة السيادة على ما يقع على اراضيها ، لان عوائد تعود إلى الخزينة العمومية لتوزيع فيما بعد في الميزانية العامة للدولة(نصير,٢٠٢١: ٣٢) . والاستثمار المحلي يرجع هو الاخر بالفائدة على الدولة، الا انه يعود ايضا وبشكل مباشر اولا على الجماعات المحلية ومواطنيها بشكل لا ينتفع به باقي مواطني الدولة، الا من طاله هذا الاستثمار باي جانب من الجوانب، فالاقتصاد الوطني والمحلي متكاملات، فالاستثمار الوطني ينعكس ايجابا على الادارة المحلية والاستثمار المحلي يعكس حتما بالإيجاب على الاقتصاد الوطني لأنه جزء منه المبادئ والمحددات التي يقوم عليها قرار الاستثمار المحلي

هناك مجموعة من المبادئ والمحددات والتي من خلالها يقوم القرار الاستثماري المحلي

اولا: المبادئ

من هذه المبادئ ما يلي:

١. **مبدأ الاختيار:** ان المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في اول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذا المجال.

٢. **مبدأ المقارنة :** اي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني او الاساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الافضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة .

٣. **مبدأ الملائمة:** يطبق هذا المبدأ عمليا يختار بين مجالات الاستثمار وادواته ما يلائم رغباته وميولهم التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على اساس ان لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الاساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الفني او الاساسي وهي:

- معدل العائد او الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر واداة الاستثمار.

٤. **مبدأ التنويع:** حيث يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير النظامية(الزرقان, ٢٠١١: ٤٣)

ثانيا: محددات الاستثمار المحلي

على ادارة المشروع اتخاذ القرار المناسب في ظل الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من امكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع . يعتبر الربح هو المحرك الاساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ويقاس الربح عن طريق الفرق بين الادارات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة . حيث تعتمد الايرادات المتوقعة على نمو الطلب مستقبلا، بينما التكاليف المتوقعة تتمثل في التكاليف الثابتة كتكلفة الارض والمعدات والآلات، والتكاليف المتغيرة كتكاليف الطاقة والمواد الاولية وتكلفة الاموال.وتتمثل اهم العوامل المحددة للاستثمار المحلي في:

١. **تكاليف الاستثمار:** يعتبر كل من سعر الفائدة والضرائب اهم العوامل التي تدخل في تكاليف الاستثمار .

٢. **معدل العائد المتوقع من الاستثمار:** ان زيادة الطلب الكلي، والذي يترجم بزيادة في الايرادات، يحفز المستثمرين على القيام بمزيد من الاستثمارات وذلك من اجل مواجهة هذه الزيادة، وعادة ما تكون الزيادة في الاستثمار اكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

٣. **توقعات المستثمرين:** تلعب التوقعات دورا مهما في توجيه قرارات الاستثمار حيث تجد المستثمر يتخذ قراره الاستثماري بناءا على توقعاته المستقبلية بخصوص النشاط الاقتصادي في المجتمع فالتوقعات المتفائلة بخصوص ظروف الاستثمار مستقبلا تؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح، وترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بطبيعة السياسة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تتخذها الدولة اتجاه الاستثمارات او توجيهها لمجالات معينة(لوعيل,٢٠١٣: ٥٧).

٤. **التقدم العلمي والتكنولوجي:** ان التقدم العلمي والتكنولوجي من شأنه ان يدفع المستثمر إلى التزايد المستمر إلى التزايد المستمر في استثمار امواله اذا اراد البقاء في السوق ومواجهة المنافسة الشديدة(لوعيل,٢٠١٣: ٥٩) .ويواجه متخذ القرار الاستثماري العديد من الصعوبات والمشاكل التي ينبغي عليه ان يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار فمنها ما يركز على الجانب المالي متمثلا في الصعوبات المالية واهمها: معدلات الضرائب المرتبطة، والرسوم العالية، وندرة رأس المال اللازمة للاستثمار.وبعض الصعوبات تشمل الجوانب الادارية لعملية الاستثمار ومن اهمها نقص الخبرة الادارة لدى القائمين على امر الاستثمار والمستثمر نفسه احيانا، بالإضافة للمشاكل الادارية الاخرى كتعدد الاجراءات الادارية والروتين، والفساد الاداري الخ وتشمل الصعوبات ايضا الجوانب الفنية ومنها نقص الخبرة الفنية او نقص احد العناصر اللازمة للعملية الانتاجية كالمواد الخام او العمالة الخ . وهناك ايضا المشاكل والصعوبات السياسية كتعدد الاحزاب وتعارض افكارها في مجال الاستثمار، بالاضافة إلى عدم الاستقرار السياسي (الزرقان,٢٠١١: ٥٣).الشكل التالي يوضح العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

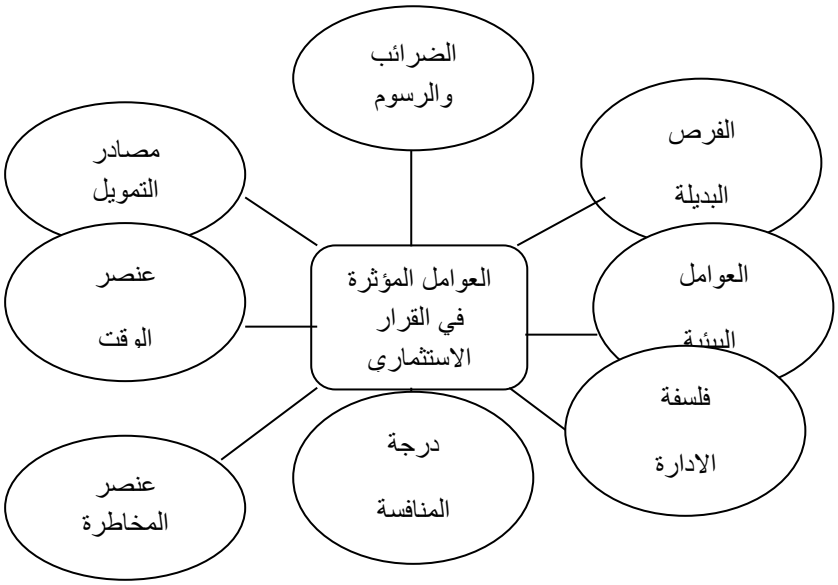

الشكل (١): العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري المصدر:الزرقان،٢٠١١، ص٢٤

ادوات الاستثمار المحلي

هناك عدة ادوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية ، من بينها:

١. **الاوراق المالية:** تعتبر الاوراق المالية من اهم وابرز ادوات الاستثمار ، لما تتميز به من استثمارات هامة للمستثمر، لا تتوفر في ادوات اخرى للاستثمار. وللاوراق المالية عدة اصناف تختلف عن بعضها حسب معايير ومقاييس مختلفة. منها ما هو ادوات ملكية، مثل الاسهم او ادوات دين مثل السندات، والاوراق التجارية وغيرها(لوعيل, ٢٠١٣: ٤٣).

٢. **العقار:** تحتل التجارة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الاوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين، اما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمرين بشراء سند عقاري، مثلا صادرا عن بنك عقاري او بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى الصناديق الاستثمارية العقارية، ويلاقي العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي او في السوق الاجنبي(فتوح,٢٠١٠: ٤٣) .

٣. **الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:** تعتبر المشروعات الاقتصادية من اكثر ادوات الاستثمار انتشارا وتنوع انشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما ان منها من يتخصص بتجارة السلع او صناعتها او تقديم الخدمات(فتوح,٢٠١٠: ٤٥) .يحقق المستثمر في المشروع الاقتصادية عائدا معقولا، وتوفر له قدرا كبيرا من الامان وتوفر له ميزة الملائمة اذ يختار من المشروعات ما يناسب ميوله ويدير اصوله بنفسه او يفوض الغير بدارتها لحسابه(لوعيل, ٢٠١٣: ٨٧) .

الفصل الثالث : الجانب العملي

اولا- منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي من خلال بناء استبانة لقياس دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي من خلال عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال الاقتصاد,والسبب يعود الى مناسبة هذا المنهج مع الاجراءات التي سوف يقوم بها الباحث والاهداف التي نسعى الى الوصول اليها .

ثانيا- اجراءات البحث

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث الحالي من جميع المتخصصين في مجال الاقتصاد في الجامعات العراقية الحكومية في بغداد للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

عينة الدراسة :

تتكون عينة البحث الحالي من (١٥٠) متخصص في علوم الاقتصاد, وقد تم تقدير حجم العينة المناسب وفقا للدراسات المسحية وتبعا للمتغيرات الديمغرافية التالية –المتغيرات الديمغرافية حسب الجنس جدول (١) المتغيرات الديمغرافية حسب الجنس

المتغيرات	N	%

نوع الجنس		
ذكر	٨٥	٥٧٪
انثى	٦٥	٤٣٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

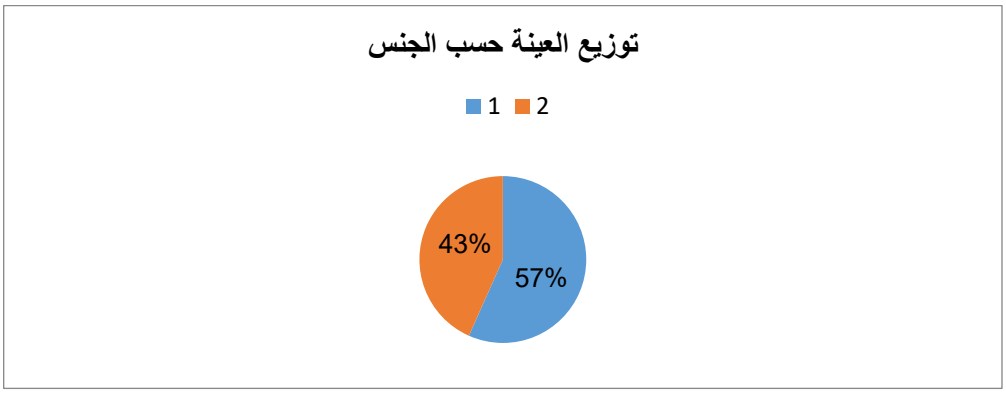

شكل (١) توزيع العينة حسب الجنس

٢-المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب العمر جدول (٢) المتغيرات الديمغرافية حسب العمر :

المتغيرات	N	%
العمر		
٣١ فأقل	٤٠	٢٧٪
٣١-٣٩	٣١	٢١٪
٤٠-٤٩	٣٠	٢٠٪
٥٠-٥٩	٢٤	١٦٪
٦٠ فأكثر	٢٥	١٦٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

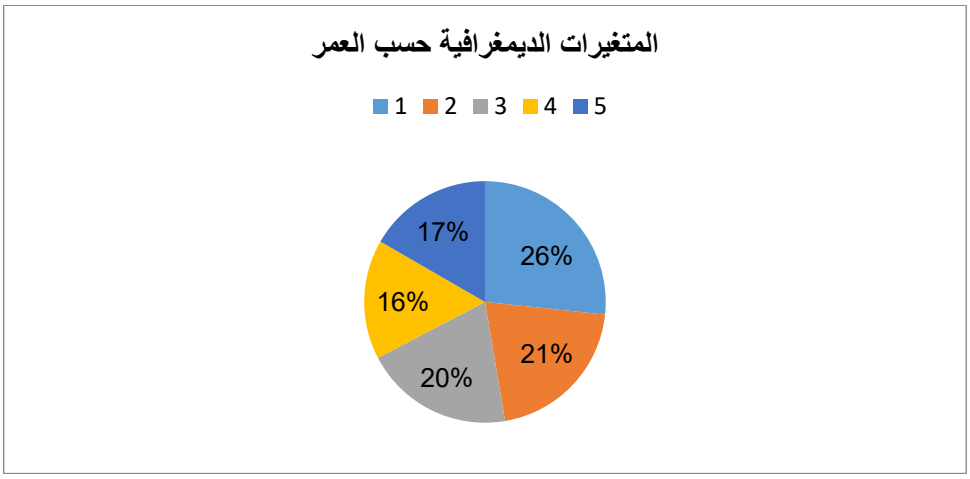

شكل (٢) المتغيرات الديمغرافية حسب العمر

٣-**حسب المؤهل العلمي** جدول (٣) المتغيرات الديمغرافية حسب المؤهل العلمي :

المتغيرات	N	%
المؤهل		
بكالوريوس	٧٠	٤٧٪
دبلوم عالي	٢٠	١٣٪
ماجستير	٣٠	٢٠٪
دكتورة	٣٠	٢٠٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

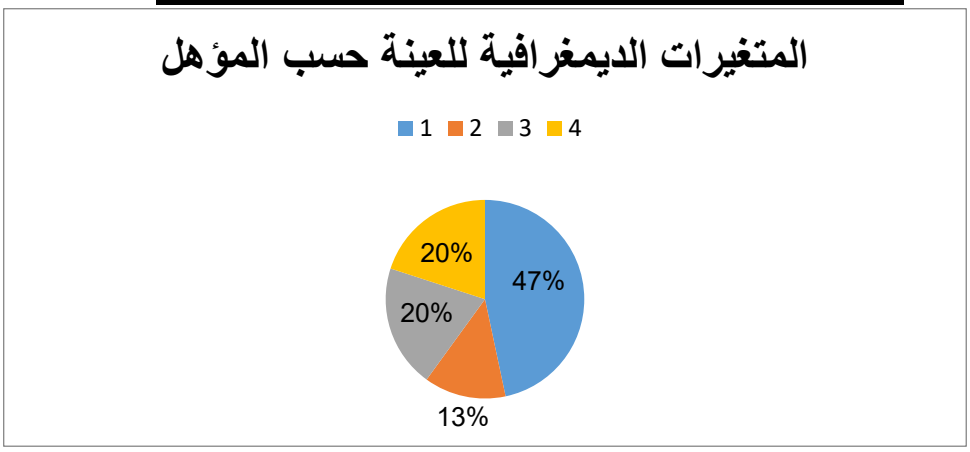

شكل (٣) المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب المؤهل العلمي

٤-المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب الخبرة الوظيفية جدول (٤) المتغيرات الديمغرافية حسب الخبرة الوظيفية :

المتغيرات	N	%
الخبرة الوظيفية		
٥ فأقل	٤٠	٢٧٪
٦-٩	٣٠	٢٠٪
١٠-١٤	٢٠	١٣٪
١٥-١٩	٣٥	٢٣٪
٢٠ فأكثر	٢٥	١٧٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

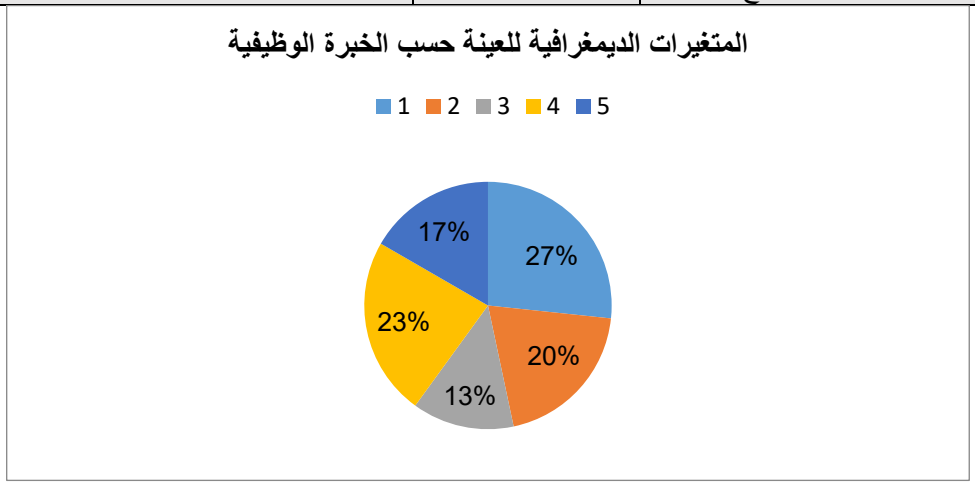

شكل (٤) المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب الخبرة الوظيفية

اداة الدراسة :

ان الدقة الني نتوقعها في البيانات المتحصل عليها يعتمد بشكل اساسي على دقة بناء واعداد الاداة المستعملة للحصول على هذه البيانات, ولان هدف الدراسة يتمثل في (دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي دراسة حالة العراق(دراسة ميدانية)) فقد وجد الباحث ان الاداة المناسبة لذلك هي (الاستبانة) وقد تكونت الاستبانة من (٣) مجالات لكل مجال (٥) فقرات ,وقد اتبع الباحث الخطوات العلمية التالية في بناء الاستبانة

- مراجعة الادب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة الحالية .
- اجراء دراسة استطلاعية على عينة من الخبراء لتدوين افكارهم عن الموضوع
- وضع الاستبيان بشكل اولي بناء على الخطوات السابقة
- عرض الاستبيان على الخبراء والمحكمين من اجل استخراج صدقة المنطقي
- استخراج ثبات الاستبانة
- وضع الاستبانة بشكلها النهائي للتطبيق على عينة الدراسة .

الخصائص السايكومترية

اولا: الصدق الظاهري كي يتحقق الباحث من صدق الاستبيان بشكلة المنطقي والظاهري فقد تم عرضة على عينة من الخبراء والمحكمين من اجل تحليل فقراته بشكل منطقي والتحقق من ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي اليه فضلا عن دقة التعبير اللغوي لكل فقرة, وقد اعتمدت الدراسة على معيار نسبة اتفاق(٨٦٪) من الخبراء لقبول الفقرة وبناء على ذلك فقد عدت جميع الفقرات صالحة لقياس ما وضعت من اجل قياسه .

ثانيا: ثبات الاستبانة

استخرج الباحث للاستبانة نوعين من الثبات :

١.طريقة التطبيق واعادة التطبيق: طبق الباحث الاستبانة على عينة الثبات والبالغة(٣٠) فرد,وبعد مرور (١٥) يوم على التطبيق الاول اعيد التطبيق على نفس العينة ,وقد استعمل الباحث معامل الارتباط(بيرسون) بين مرتي التطبيق وقد وجد ان قيمة الثبات(٠.٨٧) .

٢.طريقة الفا كرونباخ: تم تطبيق معادلة (الفا كرونباخ) على عينة الثبات البالغة(٣٠) فرد ولجميع الفقرات وقد وجد ان قيمة الثبات(٠.٨٥).تطبيق المقياس بعد ان تحقق من ان اداة البحث الحالي تمتلك مجموعة من الخصائص السايكومترية المناسبة من صدق وثبات فقد شرع الباحث الى تطبيقها على العينة (١٥٠) من اجل الوصول الى نتائج الدراسة المطلوبة .الوسائل الاحصائية استعملت الدراسة الحالية مجموعة من الوسائل الاحصائية التالية :

١.الوسط المرجح

٢.الوزن المئوي

٣.معامل ارتباط بيرسون

٤.معادلة الفا كرونباخ

الفصل الرابع : نتائج البحث

اولا: عرض النتائج

من اجل الوصول الى نتائج الدراسة الحالية, فقد تم حساب الوسط المرجح والوزن المئوي لكل فقرة من الفقرات وحسب مجالات الاستبانة الثلاثة, وقد اعطى الباحث البدائل التالية للفقرات :

١.متحققة الى حد كبير : ٣

٢.متحققة الى حد ما :٢

٣.غير متحققة :١ وبما ان الوسط الفرضي للدراسة الحالية (٢) فقد عدت الفقرة او المجال متحققة من وجهة نظر العينة اذا حصل على وسط مرجح اعلى من (٢) ,وقد ترتب الفقرات حسب الوسط المرجح والوزن المئوية كلا حسب المجال المنتمي اليه وكما يلي:اولا: السياسة المالية تم ترتيب فقرات مجال السياسة المالية من اعلى وسط مرجح الى ادنى وسط مرجح وكما في الجدول التالية :جدول (٥)الوسط المرجح والوزن المئوي لفقرات مجال السياسة المالية

الترتيب	س في الاستبيان	الى أي مدى ترى ان للسياسة المالية لها اهمية في الاقتصاد المحلي :	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	٢	تعمل على تنظيم شؤون الدولة الاقتصادية الاساسية	٢,٧٩	٩٣٪
٢	٥	تساهم في حال تم تنظيمها في التنمية الاقتصادية المتوقعة	٢,٦٣	٨٧٪
٣	٤	تسهم في عملية توزيع الموارد المالية بطريقة عادلة	٢,٤٢	٨٠٪
٤	١	ترشد الانفاق الحكومي على جميع فماصل الدولة بما يقق التوازن المطلوب	٢,٣٦	٧٨٪
٥	٣	تعين الدولة ومؤسساتها على مواجهة الكوارث والازمات الاقتصادية	٢,٢٤	٧٤٪
المجال ككل			٢,٤٨	٨٢٪

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ان مجال اهمية السياسة المالية متحقق من وجهة نظر المتخصصين في مجال الاقتصاد ,فقد حصل المجال على وسط مرجح يقدر(٢.٤٨) ووزن مئوي(٨٢٪) وهذا مؤشر على ان للسياسة المالية في بلد نامي مثل العراق مكانة ودور مهم وحيوي يؤثر

بلا شكل على الاقتصاد المحلي الوطني في العراق.ثانيا: الاستثمار المحلي تم ترتيب فقرات مجال الاستثمار المحلي من اعلى وسط مرجح الى ادنى وسط مرجح وكما يلي: **جدول (٦)الوسط المرجح والوزن المئوي لفقرات مجال الاستثمار المحلي**

الترتيب	س في الاستبيان	الى أي مدى ترى ان الاهداف التعليمية تحقق ما يلي	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	٢	يساهم الاستثمار المحلي في دفع عجلة الاقتصاد الى الامام	٢,٦٥	٨٨٪
٢	٤	يساهم في القضاء على البطالة خصوصا مع تدخل الدولة في تنظيمة	٢,٥٦	٨٥٪
٣	٥	امكانية توظيف الاستثمار المحلي لمعالجة مشكلات اقتصادية محلية شديدة الخصوصية	٢,٤٤	٨١٪
٤	٣	من المتوقع ان يسهم الاستثمار المحلي في فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي الخارجي	٢,٣٤	٧٨٪
٥	١	امكانية القضاء على الفساد المالي من خلال الاستثمار المحلي	٢,٢١	٧٣٪
للمجال ككل			٢,٤٤	٨١٪

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ان هنالك اهمية خاصة ايجابية للاستثمار المحلي في تطوير الاقتصاد الوطني,فقد حصل المجال على وسط مرجح(٢.٤٤) بوزن مئوي(٨١٪) وهذا يعني ان الاستثمار المحلي له اثر كبير تطوير الاقتصاد الوطني

ثالثا: دور السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي جدول (٧)الوسط المرجح والوزن المئوي لفقرات المجال

الترتيب	س في الاستبيان	الى أي مدى يكون للسياسة المالية دور في تعزيز سياسة الاستثمار ؟	الوسط المرجح	الوزن المئوي
١	٥	ان للسياسة المالية دور ايجابي في تنظيم الاستثمار المحلي	٢,٦٤	٨٨٪
٢	١	السياسة المالية تعمل على تحفيز الاستثمار المحلي	٢,٦٠	٨٦٪
٣	٣	امكانية تطوير سياسة الدولة المالية لكي تنعكس بشكل اكثر فاعلية في الاستثمار المحلي	٢,٥٧	٨٥٪
٤	٢	النماذج العالمية الناجحة في تطوير استثمارها المحلي تعتمد على سياسة مالية متطورة	٢,٥٠	٨٣٪
٥	٤	ان سياسة الدولة المالية تعتمد على فلسفة الدولة ورغبتها في الاعتماد على الامكانيات الذاتية في تطوير الاقتصاد	٢,٤٧	٨٢٪
المجال ككل			٢,٤٠	٨٠٪

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث ان الوسط المرجح للمجال بلغ(٢.٤٠) بوزن مئوي(٨٠٪) وهذا يعني ان للسياسة المالية للدولة دور ايجابي وفاعل في تعزيز الاستثمار المحلي في العراق من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين في مجال الاقتصاد,وهذا يعني ان الفرضيات التي وضعها الباحث متحققة وفقا للنتائج السابقة .التحقق من فرضية البحث يقوم البحث الحالي على التحقق من الفرضية التالية :**لا يوجد اثر للسياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي في العراق** ولاختبار هذه الفرضية، قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)، إذ تبين النتائج التي تتضمنها الجدول رقم ( ) ما يلي: **جدول رقم ( ) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)** لقياس **اثر السياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي دراسة حالة العراق**

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي
السياسة المالية	الانحدار	٢,٦٣٣	١	٤,٢١٩	٣,٠٣٠	٠,٠٤٥	رفض الفرضية العدمية
	الخطأ	٣٢,٤٥	١٤٩				
	الكلي	٣٥,٠٨٣	١٥٠				
قيمة R2			٠,٣٨٧				
قيمة β							

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة (a<٠.٠٥) تساوي٢ يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة هي ٣.٠٣٠، فيما بلغت قيمتها الجدولية ٢، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية يتبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد **اثر للسياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي في العراق.** كما يشير الجدول إلى أن التباين في المتغير المستقل(R^2)يفسر ما نسبته ٠.٣٨٧ من التباين في الاستثمار المحلي في العراق.

مناقشة النتائج

بخصوص السياسة المالية اتضح من خلال النتائج ان دورها الاساسي يتمثل في تنظيم شؤون الدولة الاقتصادية الاساسية وهو الدور الاهم والاكثر فاعلية للسياسة المالية في اي بلد خصوص العراق .وتعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لادارة الاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية فهي تستخدم لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .بخصوص الاستثمار المحلي,تبين من خلال النتائج ان الاستثمار المحلي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد المحلي الى الامام وهذا الامر لن يتم الا من خلال توفر مجموعة من الظروف الاستثمارية والمناخ الاستثمار الامن والمستقر من الناحية القانونية والمالية فضلا عن التسهيلات والامتيازات الخاصة بالاستثمار المحلي خصوصا وان عجلة الاقتصاد بتدأت بالتقدم في الاشهر الماضية بسبب سياسات الحكومة ورغبتها بتحقيق منجزات خدمية ولا افضل من دعم الاستثمار المحلي كوسيلة وطريقة لتحقيق تلك الانجازات .ان اثر السياسة المالية في تطوير وتمتين الاستثمار المحلي لن يكون له دور كبير اذا لم تكن سياسة الدولة المالية واضحة ومخطط لها وهذا يعتمد على مدى التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة كون هنالك رؤية واضحة بعيدة المدى تتعلق بتوظيف الاستثمار المحلي من اجل دفع عجلة الانتاج والعمل والخدمة في البلد.

الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١.ان للسياسة المالية دور مهم وحيوي في تنظيم الحياة الاقتصادية في بلد نامي كالعراق .

٢.ان الدولة وفلسفتها لها اثر واضح في تنظيم وهيكلة السياسة المالية العامة

٣.للاستثمار المحلي جوانب ايجابية متعددة تغطي على بعض جوانبة السلبية .

٤.هنالك اثر ودور واضح للسياسة المالية في تعزيز الاستثمار المحلي في العراق .

التوصيات

١. القاء مزيد من الضوء على متغيري الدراسة الحالية المتمثلة بالسياسة المالية والاستثمار المحلي

٢. تنظيم السياسة المالية بطريقة ايجابية بما ينعكس بشكل واضح على الاستثمار المحلي .

٣. تشجيع الاستثمار المحلي بالطرق القانونية وضمان توفير التسهيلات والضمانات من اجل تحفيز الاستثمار

٤. اقامة المؤتمرات والندوات التي تلقي مزيد من الضوء على متغيرات الدراسة الحالية .

المصادر

اولا:العربية

١. آل سميسم، سمية (٢٠١١)، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان– الاردن .

٢. الجوهري,محمد (٢٠١٩)، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، القاهرة: دار الفكر الجامعي .

٣. حدادي، عبد اللطيف (٢٠١٧)، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة احمد دراية– الجزائر، ٥ (٣) .

٤. الحسيني، كريمة محمد (٢٠١٨)، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، ٣٢ (١) .

٥. حمزة، ضويفي، جيلالي، بوزكري (٢٠٢١)، فاعلية ادوات السياسة المالية ودورها في علاج المشاكل الاقتصادية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسميلت، ٢(١) .

٦. الزرقان,صالح الطاهر(٢٠١١): ادارة الاستثمار، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

٧. الطراونة، سعد (٢٠١٦)، السياسة المالية الاستنسابية واثرها على النمو الاقتصادي في الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، ٣(٢)، الاردن.

٨. الطعان,حاتم فارس(٢٠١٦): الاستثمار اهدافه دوافعه، بغداد: ط ١.

٩. عبد المنعم، وسن (٢٠٢٠). السياسة المالية في العراق بين ضغوطات السياسة وفروض الادارة المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

١٠.عبد ربه، نشوى، محمد (٢٠١٩)، قياس اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مصر، مجلة الدراسات التجارة المعاصرة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١٠(٣)، مصر.

١١.عزال، نصير (٢٠٢٠)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (٦٤)، العراق.

١٢.عطية، فاطمة عبدالله (٢٠٢٢)، اثر الصدمات المالية غير المتماثلة على معدل النمو الاقتصادي ، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ٤٥ (٢)، مصر.

١٣.علام، اسماء (٢٠٢٠)، واقع السياسة المالية ، مجلة التمكين الاجتماعي ، ٢ (٣) ، الجزائر .

١٤.علي، ثريا وعلي، عباس (٢٠١٨)، اجراءات السياستين النقدية والمالية في معالجة عجز الموازنة العامة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦، مجلة الادارة والاقتصاد: العدد ١١٧.

١٥.فتوح, خالد (٢٠١٠): الاستثمار ودوره في التنمية المحلية – دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، فرع تسيير المالية العامة

١٦.لوعيل,رفيق (٢٠١٣) :اثر اللامركزية على الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية ٢٠١٢-٢٠١٣ .

١٧.محمد,موزية عبد(٢٠١٩)، " اثر استثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي" ، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي ١٩٩٢-٢٠١٢، متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس، فلسفة وعلوم بحوث العمليات .

١٨.محمود، جمال قاسم (٢٠١٨)، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة .

١٩.المشهداني، خالد والطائي، نبيل (٢٠١٤)، مدخل إلى المالية العامة، دار الايام للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن .

٢٠.معروف ,هوشيار (٢٠١٨): الاستثمارات والاسواق المالية، عمان: دار الصفاء للنشر .

٢١.منصور، شريفة (٢٠١٦)، السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتييسر ، جامعة وهران، الجزائر.

٢٢.نصير,احمد محمد مصطفى(٢٠٢١): دور الدولة ازاء الدولة ازاء الاستثمار وتطوره التاريخي، ج٢، القاهرة ، دار النهضة العربية.

٢٣.الوادي، محمود، عزام، زكريا (٢٠١٧)، مبادئ المالية، (ط١)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن .

ثانيا: الاجنبية

1- Gerand, gestion de projet, Paris : edition economica, 2017

2- Muthui, N. J., Kosimbei, G.; Maingi, J., dhe Thuku, K.G. (2013). The Impact of Public Expenditure Components on Economic Growth in Kenya 1964-2011. International Journal of Business and Social Science,4(4).96-208.

3- Naghshpour, S. (2014). Fiscal Policy within the IS-LM Framework. New York: Business Expert Press.

4- Shahid, A. and Naved, A. (2010). The Effects of Fiscal Policy on Economic Growth: Empirical Evidences Based on Time Series Data from Pakistan, The Pakistan Development Review, 49(4).

Sources

First: Arabic

.١Al Sumaisim, Sumaya (2011), General Economic Balance, Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman-Jordan.

.٢Al-Gawhary, Muhammad (2019), The Role of the State in Oversight of Investment Projects, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Jami'i.
.٣Haddadi, Abdel Latif (2017), The development of fiscal policy under economic systems, Journal of Economic Integration, Algerian-African Economic Integration Laboratory, Ahmed Draya University - Algeria, 5.(٣)
.٤Al-Husseini, Karima Muhammad (2018), The Role of Fiscal Policy in Achieving Economic Growth, Scientific Journal for Research and Business Studies, Helwan University, 32.(١)
.٥Hamza, Dhuwaifi, Djilali, Bozkari (2021), The effectiveness of financial policy tools and their role in treating economic problems, Journal of Corporate Finance and Accounting, Tissemelt University, 2.(١)
.٦Al-Zarqan, Saleh Al-Taher (2011): Investment Management, Amman: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
.٧Tarawneh, Saad (2016), The discretionary fiscal policy and its impact on economic growth in Jordan, The Jordanian Journal of Economic Sciences, 3(2), Jordan.
.٨Al-Taan, Hatem Fares (2016): Investment, its objectives and its motives, Baghdad: 1st edition.
.٩Abdel Moneim, Wasan (2020). Financial policy in Iraq between political pressures and financial management assumptions, unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq.
.١٠Abd Rabbo, Nashwa, Muhammad (2019), Measuring the Impact of Human Capital on Economic Growth in Egypt, Journal of Contemporary Trade Studies, Faculty of Commerce, Tanta University, 10(3), Egypt.
.١١Azzal, Naseer (2020), Fiscal Policy and its Role in Achieving Economic Development in Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, (64), Iraq.
.١٢Attia, Fatima Abdullah (2022), The impact of asymmetric financial shocks on the economic growth rate, Scientific Journal of Business Research, 45 (2), Egypt.
.١٣Allam, Asmaa (2020), The Reality of Financial Policy, Social Empowerment Journal, 2 (3), Algeria.
.١٤Ali, Thuraya and Ali, Abbas (2018), Monetary and fiscal policy measures in addressing the public budget deficit in Iraq for the period 1990-2016, Journal of Management and Economics: Issue 117.
.١٥Fattouh, Khaled (2010): Investment and its role in local development - a case study of the irrigation sector in the state of Tissemsilt -, a memorandum submitted as part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences, Abi Bakr Belkaid University of Tlemcen, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences and Commercial Sciences, Management Branch. Public Finance
.١٦Louael, Rafiq (2013): The impact of decentralization on local investment in Algeria, a memorandum submitted to obtain a master's degree in political sciences, University of Kasdi-Merbah Ouargla, Faculty of Law and Political Sciences, Department of Political Sciences, specialization in the management of local and regional communities, 2012-2013.
.١٧Mohamed, Mouzia Abdel (2019), "The Impact of Foreign Investment (FDI) on the Future of Arab Domestic Investment," a standard analytical study of some Arab Gulf countries 1992-2012, requirements for obtaining a doctorate degree, Saint Clemens University, Philosophy and Science of Operations Research.
.١٨Mahmoud, Jamal Qasim (2018), The Impact of Monetary and Financial Policy on Economic Growth in Arab Countries, Arab Monetary Fund Publications, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
.١٩Al-Mashhadani, Khaled and Al-Taie, Nabil (2014), Introduction to Public Finance, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan.
.٢٠Marouf, Hoshyar (2018): Investments and Financial Markets, Amman: Al Safaa Publishing House.
.٢١Mansour, Sharifa (2016), Fiscal Policy as a Mechanism for Achieving Economic Balance, unpublished master's thesis, Faculty of Economic Sciences and Facilitation, University of Oran, Algeria.
.٢٢Naseer, Ahmed Muhammad Mustafa (2021): The role of the state vis-à-vis the state vis-à-vis investment and its historical development, vol. 2, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya.
.٢٣Al-Wadi, Mahmoud, Azzam, Zakaria (2017), Principles of Finance, (1st edition), Amman: Dar Al-Masirah **for Publishing and Distribution, Jordan.**